تقرير عام 2021

الملخص التنفيذي لفجوة الإنتاج

النتائج الرئيسية

تخطط الحكومات لإنتاج أكثر من ضعف كمية الوقود الأحفوري في عام 2030 ولن يكون ذلك متوافقًا مع الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. إذ إن فجوة الإنتاج لم تتغير بصورة كبيرة منذ تحليلنا الأول في عام 2019.

يجب أن يبدأ خفض إنتاج الوقود الأحفوري العالمي على الفور وبصوة حادة ليتماشى مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري طويل المدى حتى 1.5 درجة مئوية.

يخطط معظم منتجي النفط والغاز الرئيسيين لزيادة الإنتاج حتى عام 2030 أو بعد ذلك، ويخطط العديد من منتجي الفحم الرئيسيين لمواصلة الإنتاج أو زيادته.

وجهت دول أعضاء مجموعة العشرين المزيد من التمويل الجديد للوقود الأحفوري بدلًا من الطاقة النظيفة منذ بداية جائحة كوفيد-19.

انخفض التمويل العام الدولي لإنتاج الوقود الأحفوري الذي تقدمه دول مجموعة العشرين وبنوك التنمية متعددة الأطراف في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة.

تؤدي الحكومات دورًا أساسيًا في سد فجوة الإنتاج وضمان التحوّل عن استخدام الوقود الأحفوري بصورة عادلة ومنصفة.

UN environment programme · E3G · ODI · IISD · SEI Stockholm Environment Institute

الملخص التنفيذي

قدم هذا التقرير "فجوة الإنتاج" وحدد مقدارها لأول مرة في عام 2019، ووجد أن حكومات العالم خططت لإنتاج وقود أحفوري بقدر كبير للغاية لا يتوافق مع التزام اتفاقية باريس للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري. بعد مرور عامين، وبعد أن أصبحت أزمة المناخ أكثر وضوحًا وإلحاحًا من أي وقت مضى، تواصل الحكومات المراهنة على استخراج المزيد من الفحم والنفط والغاز بصورة أكبر لا تتوافق مع الحدود المناخية المتفق عليها.

اكتشف تقرير تحليل فجوة الإنتاج هذا على وجه التحديد - وهو أول تحديث كامل منذ عام 2019 - أن حكومات العالم لا تزال تخطط لإنتاج أكثر من ضعف كمية الوقود الأحفوري في عام 2030 ولن يتوافق هذا مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وتزيد بنسبة 45% عن النسبة التي تتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين. وعلى الرغم من تعهد العديد من الحكومات بصورة جماعية بتخفيض انبعاثاتها وتحديد أهداف محايدة الكربون، إلا إنها لم تضع خططًا بعد لخفض إنتاج الوقود الأحفوري الذي يولد معظم هذه الانبعاثات بمجرّد حرقه.

أصدر أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ دعوة مهمة للتحرّك، مؤكدًا على ما يلي: لقد نفد الوقت منا للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي طويل الأمد إلى 1.5 درجة

الشكل ES.1

ما زالت فجوة إنتاج الوقود الأحفوري -الفرق بين إنتاج الوقود الأحفوري العالمي الذي تتوقعه خطط الحكومات (بالخط الأحمر) والخطط التي تتوافق مع مسارات ظاهرة الاحتباس الحراري بنسبة 1.5 درجة مئوية ودرجتين مئويتين (خطوط زرقاء وخضراء)، على النحو الموضح في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2) التي تصدر عند حرق الوقود المستخرج- كبيرة.

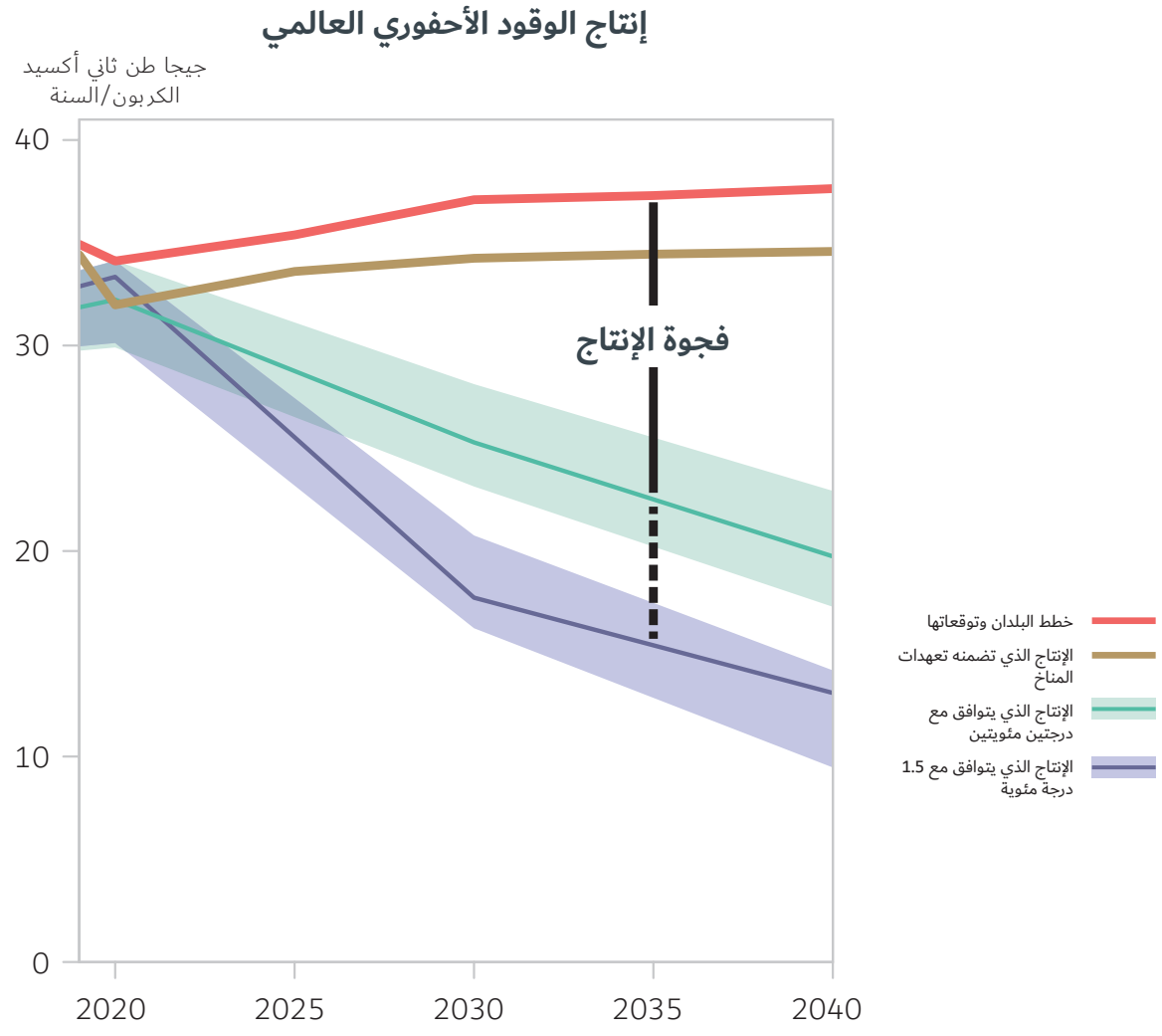

مئوية أو حتى درجتين مئويتين. ويوضح هذا التقرير أن القيام بذلك سيتطلب تخفيضات كبيرة ومستمرة في إنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه. ويجب على حكومات العالم اتخاذ إجراءات عاجلة لسد فجوة الإنتاج.

وفيما يلي النتائج الرئيسية للتقرير:

بينما تُحدد البلدان أهدافًا لصافي الانبعاثات، ويرفعون من مستوى طموحاتهم فيما يتعلّق بالمناخ بموجب اتفاقية باريس، إلا إنها لم تعترف صراحةً بسرعة تخفيض إنتاج الوقود الأحفوري الذي ستتطلبه هذه الأهداف ولم تخطط له. وبدلاً من ذلك، تخطط حكومات العالم لإنتاج أكثر من ضعف كمية الوقود الأحفوري في عام 2030 وهذا لن يتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية. إذ إن فجوة الإنتاج لم تتغير بصورة كبيرة منذ التحليل الأول الذي أجريناه في عام 2019.

منذ صدور أول تقرير عن فجوة الإنتاج في عام 2019، أعلن العديد من الحكومات عن أهداف جديدة أعلى طموحًا لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما في ذلك تعهدات محايدة الانبعاثات. في حين أن هذا يعد تطورًا إيجابيًا، إلا إن عددًا قليلاً فقط من البلدان المنتجة للوقود الأحفوري بدأت في الشكوى نتيجة تأثير خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمي على إنتاجها للفحم والنفط والغاز في المستقبل.

وفقًا لتقييمنا الخاص بأحدث خطط الطاقة الوطنية وتوقعاتها، وكما هو مبين بالشكل ES.1، تُخطط الحكومات إجمالًا لإنتاج كمية أكبر من الوقود الأحفوري بنسبة 110% في عام 2030 ولن يتوافق هذا مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية، وتزيد نسبة 45% عن النسبة التي تتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى درجتين مئويتين على المستوى العالمي. وبحلول عام 2040، سينمو هذا الفائض إلى 190% و89% على التوالي.

وبصورة جماعية، تخطط الحكومات لمستويات إنتاج أعلى من تلك التي تنطوي عليها أهدافها الخاصة بخفض الانبعاثات وتضع توقعات لذلك، وفقًا لما أُعلن عنه في مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) في إطار عملية المناخ للأمم المتحدة والسياسات المناخية الأخرى اعتبارًا من منتصف 2020، كما هو موضح في الشكل ES.1 كذلك.

يجب أن يبدأ خفض إنتاج الوقود الأحفوري العالمي على الفور وبصوة حادة ليتماشى مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري طويل المدى حتى 1.5 درجة مئوية.

ومع ذلك، كما هو مبين في الشكل ES.2، تتوقع الحكومات مُجتمعةً زيادة في إنتاج النفط والغاز العالمي، وانخفاضًا طفيفًا فقط في إنتاج الفحم خلال العقدين المقبلين. وهذا يؤدي إلى مستويات إنتاج مستقبلية أعلى بكثير من تلك التي تتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية أو درجتين مئويتين.

ستزداد الفجوة في إنتاج الفحم في عام 2030: ستؤدي خطط الإنتاج الحكومية وتوقعاتها إلى زيادة الفحم بنحو 240%، وزيادة النفط بنسبة 57%، وزيادة الغاز بنسبة 71% وهذه الزيادة لن تتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية.

الشكل ES.2

تتوقع الحكومات مُجتمعةً زيادة في إنتاج النفط والغاز العالمي، وانخفاضًا طفيفًا فقط في إنتاج الفحم على مدار العقدين المقبلين. وهذا سيؤدي إلى زيادة مستويات الإنتاج المستقبلية بصورة أكبر بكثير من المستويات التي تتوافق مع الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية أو درجتين مئويتين.

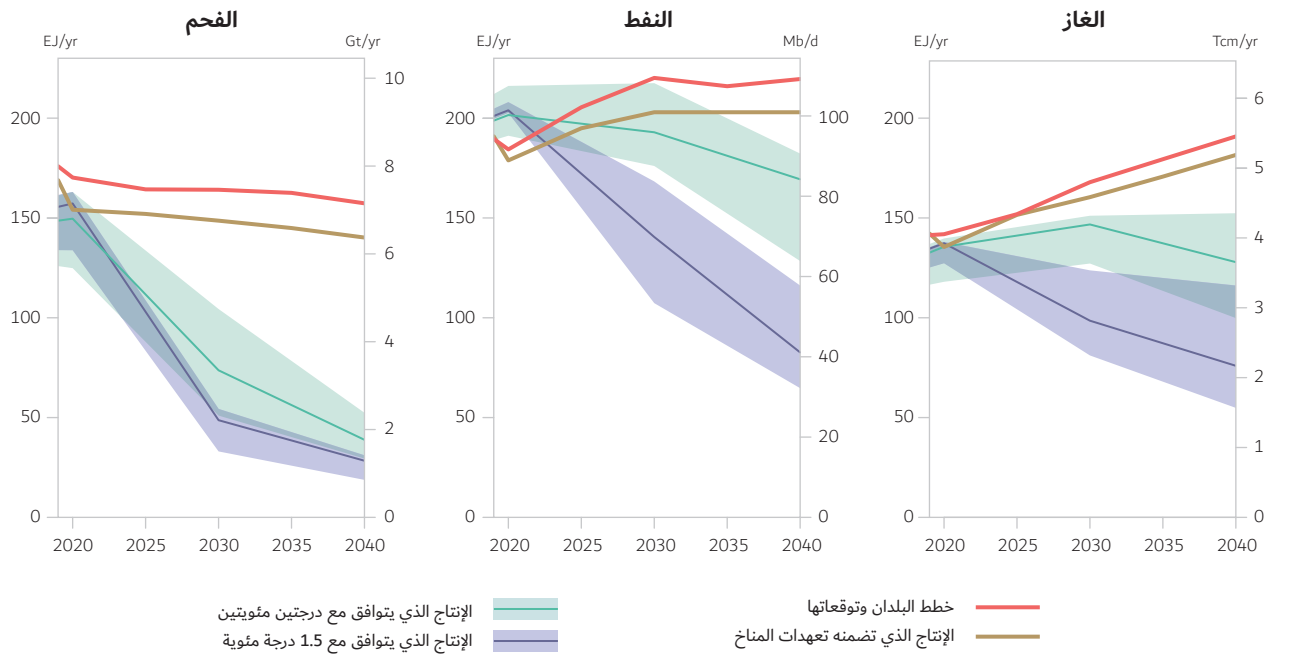

مقارنةً بمستويات الإنتاج العالمية في إطار المسارات المتوافقة مع درجتين مئويتين، ستؤدي خطط الإنتاج الحكومية وتوقعاتها إلى زيادة الفحم بنسبة 120%، وزيادة النفط بنسبة 14%، وزيادة الغاز بنسبة 15% في عام 2030. وسوف تتسع فجوات الإنتاج لجميع أنواع الوقود بصورة أكبر بكثير بحلول عام 2040 تحت حدي درجات الحرارة.

قد يكون عدم التوافق هذا أسوأ مما ينطوي عليه تحليلنا. كما هو موضح في الفصل 2، يعتمد تقديرنا لحجم فجوة الإنتاج على افتراضات النموذج والمفاهيم حول كيفية اكتشاف التحول لخفض الكربون، مثل كمية ثاني أكسيد الكربون التي يمكن التقاطها وتخزينها أو عزلها، والمفاضلات بين إستراتيجيات خفض الانبعاثات المختلفة. إذا أخفقت تقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون في التطور على نطاق واسع، أو إذا لم يتم تقليل انبعاثات الميثان بسرعة، فستكون فجوة الإنتاج أكبر مما هو متوقّع هنا. علاوة على ذلك، يوضح الفصل 2 أن تقليل انبعاثات الميثان من استخراج الوقود الأحفوري وتوزيعه وحده ليس بديلاً عن الإنهاء التدريجي لإنتاج الوقود الأحفوري في حد ذاته على وجه السرعة.

وجهت دول مجموعة العشرين ما يقرب من 300 مليار دولار أمريكي في شكل تمويلات جديدة لأنشطة الوقود الأحفوري منذ بداية جائحة كوفيد-19 – وهو ما يزيد عن التمويل الذي وجهته للطاقة النظيفة. وعلى النقيض من ذلك، فقد خفضت التمويل العام الدولي الجديد لإنتاج الوقود الأحفوري في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة؛ قد اعتمدت بنوك التنمية متعددة الأطراف (MDBs) ومؤسسات التمويل الإنمائي (DFIs) لمجموعة العشرين، التي تبلغ قيمة أصولها معًا أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي، سياسات تستثني أنشطة إنتاج الوقود الأحفوري من التمويل المستقبلي.

سيتم تشكيل المسار المنحني للوقود الأحفوري من خلال المستويات غير المسبوقة للاستثمار الذي تضخه العديد من الحكومات الآن في اقتصاداتها، كجزء من جهود التعافي من كوفيد-19. منذ يناير 2020، وجهت دول مجموعة العشرين 297 مليار دولار أمريكي من الالتزامات المالية العامة الجديدة نحو أنشطة استهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري. على الرغم من أن الحكومات تسعى إلى تحويل المزيد من إنفاقها على كوفيد-19 إلى الطاقة النظيفة، إلا إنها لا تزال تنفق المزيد على دعم الوقود الأحفوري.

بينما تواصل المؤسسات المالية العامة الدولية دعم استخراج الوقود الأحفوري وتوزيعه ومعالجته، وتوجد اتجاهات واعدة: فقد انخفض التمويل العام الجديد لإنتاج الوقود الأحفوري الذي تقدمه بنوك التنمية متعددة الأطراف ودول مجموعة العشرين بصورة كبيرة منذ عام 2017، وتتزايد سياسات بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي لمجموعة العشرين التي تستبعد الاستثمار المستقبلي في هذه الأنشطة.

يسرد هذا التقرير إستراتيجيات الحكومة لإنتاج الوقود الأحفوري في 15 دولة منتجة رئيسية ودعمها وخططها لذلك بصورة مُفصَّلة. يخطط معظم منتجي النفط والغاز الرئيسيين لزيادة الإنتاج حتى عام 2030 أو ما بعده، بينما يخطط العديد من منتجي الفحم الرئيسيين لمواصلة الإنتاج أو زيادته.

يقدم هذا التقرير دراسات قطرية موجزة لأستراليا، والبرازيل، وكندا، والصين، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، والنرويج، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب إفريقيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. تُقدّم الدراسات موجزًا للطموحات المناخية الوطنية المعلنة لكل بلد؛ والمعلومات المتاحة حول أراء الحكومة وتوقعاتها ودعمها لإنتاج الوقود الأحفوري؛ والسياسات والمناقشات الناشئة بشأن الإنهاء التدريجي للإنتاج بصورة منظمة ومنصفة.

أعلنت هذه البلدان عن أهداف لخفض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري من خلال مساهماتها المحددة وطنيًا، وفي بعض الحالات، حددت أهدافًا لمحايدة الكربون. ومع ذلك، فقد قام عدد قليل منهم، في النهاية علنًا، بتقييم ما إذا كان إنتاجهم المتوقع من الوقود الأحفوري يتوافق مع أهداف اتفاقية باريس أم لا. هذا التركيز على الانبعاثات وحدها يُغفل أدوارهم ومسؤولياتهم في إنتاج المصدر الرئيسي لهذه الانبعاثات.

علاوة على ذلك، تظهر الموجزات القطرية أن معظم هذه الحكومات تواصل تقديم دعم سياسي كبير لإنتاج الوقود الأحفوري، من خلال الإعفاءات الضريبية، والتمويل، والاستثمارات المباشرة في البنية التحتية، والإعفاءات من المتطلبات البيئية، والتدابير الأخرى. وكما يوضح الشكل ES.3 ، تُخطط أغلب الدول الكُبرى المُنتجة للنفط والغاز لتوسيع الإنتاج. أما بالنسبة للفحم، فتُخطط بعض الدول لتقليل الإنتاج بينما لا تزال بعض الدول الأخرى تُخطط لمواصلة إنتاجه أو زيادته. في حين أن بعض البلدان قد بدأت في مناقشة التحول عن إنتاج الوقود الأحفوري وسن سياسات بشأن التحول العادل والمنصف، فإن هذه الجهود لم تؤثر بعد على خطط الدول المنتجة الرئيسية وإستراتيجياتها.

المعلومات التي يمكن التحقق منها ومقارنتها حول إنتاج الوقود الأحفوري ودعمه –من كلٍ من الحكومات والشركات– ضرورية لمعالجة فجوة الإنتاج. ينبغي على الحكومات تعزيز الشفافية من خلال الإفصاح عن خطط الإنتاج الخاصة بها تجاه التزاماتها المتعلقة بالمناخ بموجب اتفاقية باريس.

في حين أن مبادرات الشفافية الحالية قد ألقت بعض الضوء على إنتاج الوقود الأحفوري، فإن المعلومات المتاحة غير كاملة وغير متسقة ومبعثرة. وتتطلب معالجة فجوة الإنتاج أن تكون الحكومات أكثر شفافية في خططها وتوقعاتها الخاصة بإنتاج النفط والغاز والفحم.

الشكل ES.3

تخطط معظم البلدان المذكورة في هذا التقرير لزيادة إنتاج النفط والغاز، ويخطط العديد منها لمواصلة إنتاج الفحم أو زيادته.

الدولة	التغيير المخطط / المتوقع في الإنتاج الوطني للوقود الأحفوري لعام 2030 مقارنة بعام 2019 (EJ)		
	الفحم	النفط	الغاز
أستراليا	■	▲ EJ 0.2	▲ EJ 0.6
البرازيل	●	▲ EJ 5.3	▲ EJ 1.3
كندا	▼ EJ 0.5	▲ EJ 1.4	▲ EJ 0.3
الصين	▼ EJ 9.2	▲ EJ 0.6	▲ EJ 3.8
ألمانيا	▼ EJ 0.6	●	●
الهند+	▲ EJ 6.1	▲ EJ 0.5	▲ EJ 0.8
إندونيسيا	■	▼ EJ 0.7	▼ EJ 0.2
المكسيك	●	▲ EJ 2.4	▲ EJ 0.5
النرويج	●	▲ EJ 0.3	▼ EJ 0.6
روسيا	▲ EJ 3.6	■	▲ EJ 4.3
المملكة العربية السعودية	●	▲ EJ 7.1	▲ EJ 4.7
جنوب أفريقيا	لا تتوفر توقعات	●	●
الإمارات العربية المتحدة	●	▲ EJ 1.9	لا تتوفر توقعات
المملكة المتحدة	●	▼ EJ 1.2	▼ EJ 0.7
الولايات المتحدة	▼ EJ 4.3	▲ EJ 5.2	▲ EJ 3.8

+ بالنسبة للهند، التغييرات المعروضة خاصة بعام 2024 مقارنةً بعام 2019.

▲ يشير إلى زيادة بنسبة أكبر من 5% بحلول عام 2030، مقارنة بإنتاج 2019 من حيث الطاقة.

▼ يشير إلى انخفاض بنسبة تزيد عن 5% بحلول عام 2030، مقارنة بإنتاج عام 2019 من حيث الطاقة.

■ يشير إلى تغيير في الإنتاج بحلول عام 2030 في حدود 5% من إنتاج عام 2019 من حيث الطاقة.

● الإنتاج السنوي في عام 2019 أقل من 0.5 إكساجول

لقد التزمت الحكومات بالفعل بالإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمناخ كجزء من اتفاقية باريس. ويركز هذا الإبلاغ حاليًا على أهداف الانبعاثات، ولكن يمكن للحكومات أيضًا تضمين خطط الإنتاج وتوقعاته -ومدى توافق هذه الخطط مع الأهداف المناخية- في مساهماتها المحددة وطنيًا، وإستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأجل (LT-LEDS)، وتقاريرها المرحلية حول تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيًا وتحقيقها.

كما يمكن للحكومات أن تفرض على المستثمرين وشركات الوقود الأحفوري المملوكة للدولة الكشف عن نفقاتها، وخطط مشاريعها والانبعاثات والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ بصورة متسقة عبر البلدان.

تؤدي الحكومات دورًا رئيسيًا في سد فجوة الإنتاج.

بالإضافة إلى تعزيز التدابير للحد من الطلب على الوقود الأحفوري، ينبغي على الحكومات أيضًا اتخاذ إجراءات لضمان خفض الإنتاج بصورة منظمة ومنصفة، كما في الإجراءات التالية:

- الإقرار في خططهم المتعلقة بالطاقة والمناخ بوجود حاجة إلى الخفض التدريجي لإنتاج الوقود الأحفوري العالمي بما يتماشى مع حدود درجات الحرارة المنصوص عليها في اتفاقية باريس. ويؤدي ذلك إلى إيجاد الحافز والمساءلة عن إجراءات السياسة.
- تخطيط مسار نحو الإنهاء التدريجي لإنتاج الوقود الأحفوري على وجه السرعة وبصورة عادلة ومنصفة كجزء من خطط إزالة الكربون الشاملة. يجب أن تقترن الجهود الشاملة لمنع البلدان من استخدام الفحم والنفط والغاز بإستراتيجيات خفض الإنتاج لضمان التحول بصورة أقل إرباكًا.
- وضع قيود على استكشاف الوقود الأحفوري واستخراجه لتجنب منع مستويات إمدادات الوقود الأحفوري التي لا تتوافق مع الأهداف المناخية.
- التخلص التدريجي من الدعم الحكومي لإنتاج الوقود الأحفوري. يمكن للحكومات إنهاء الإعانات المالية وغيرها من أشكال دعم الإنتاج، واستبعاد الوقود الأحفوري من التمويل العام، وتوجيه دعم أكبر نحو التنمية منخفضة الكربون.
- تعزيز التعاون الدولي لضمان إنهاء الإنتاج العالمي بصورة أكثر فعالية وإنصافًا. سيتطلب التحول العادل والمنصف والفعال دعمًا دوليًا أكبر للبلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على إنتاج الوقود الأحفوري والتي تكون قدرتها المالية والمؤسسية محدودة. وبالنسبة للدول التي لديها قدرة أكبر فيمكنها القيام بذلك بذاتها.

تتوفّر نسخة رقمية من هذا التقرير إلى جانب الملاحق الداعمة على الرابط
https://productiongap.org/2021report